قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٨

بالموافقة على المذكرات المتبادلة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة مع التركيز على المزارعين غـــير القادرين فى محافظتى الإسماعيليـة وبورسعيد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفــق عــلى المذكرات المتبــادلة والموقعـــة فى القاهـــرة بتـــاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم الحكومة اليابانية منحة تصل قيمتها إلى مائتين وتسعين مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة مع التركيز على المزارعين غير القادرين فى محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٦ مارس سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧

صاحبة السعادة :

السيدة/ فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة ، مع التركيز على المزارعين غير القادرين فى محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقًا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها مائتان وتسعون مليون ين يابانى (٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه المناسب فقط للأغراض التالية :

(أ) شراء منتج أو أكثر من المنتجات المنصوص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين ؛

(ب) توريد الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشتراة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، لموانئ فى جمهورية مصر العربية ؛ و

(جـ) تعيين وكيل مستقل ومختص لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) المشار إليهما أعلاه على التوالى بصورة فعالة وسلسة وعلى الوجه الصحيح ، وكذلك المساعدات الأخرى اللازمة لحكومة جمهورية مصر العربية ؛

٢ - المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (أ) المشار إليها أعلاه سوف تكون المنتجة فى دول المنشأ المؤهلة والتى يتفق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك فى اليابان باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «الحساب») بعد دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ وتخطر حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراءات فتح الحساب خلال شهر بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ .

(٢) أغراض الحساب هى كالآتى :

(أ) تلقى مدفوعات بالين اليابانى بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة ٤ ؛

(ب) أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات وتعيين الوكيل المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ؛ و

(جـ) إعادة القيمة المتبقية فى الحساب لحكومة اليابان إذا لزم الأمر وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ ، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ؛

(٢) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، من كافة الضرائب الجمركية ، الضرائب الداخلية والرسوم المالية الأخرى التى تفرض فى جمهورية مصر العربية ؛

(٣) ضمان ألا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية ، وان تساهم بفاعلية فى زيادة الإنتاج الغذائى بجمهورية مصر العربية ، مع التركيز على المزارعين غير القادرين وأخيراً أن تؤدى إلى إرساء الاستقرار والتنمية للاقتصاد المصرى ؛

(٤) تقديم تقرير كتابى من خلال الوكيل المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) (ج) من الفقرة ٢ لحكومة اليابان معدا وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقًا به نسخ من العقود ، والفواتير ، والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقًا لأحكام الفقرة (١) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك ؛ و

(٥) تحمل كل النفقات اللازمة لتنفيذ المشروع غير التى يتم تغطيتها من خلال المنحة وفوائدها المتراكمة .

٦ - (١) يجب أن تضمن حكومة جمهورية مصر إيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل إجمالى المسحوبات بالين اليابانى والتى تم دفعها من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) (أ) من الفقرة رقم ٢ ، وذلك فى حساب بالعملة المصرية يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو بنك يتفق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين . ويتم الإيداع خلال أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين.

(٢) تستخدمُ حكومة جمهورية مصر العربية المبلغ المودع وفقًا لما تم النص عليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتضمن ضمن غيرها بغرض زيادة الإنتاج الغذائى بين المزارعين غير القادرين فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) بعاليه ، وذلك قبل الاستخدام ، إلا إذا تم الاتفاق فيما بينهم على خلاف ذلك .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧

صاحب السعادة

السيد/ كاورو إيشيكاوا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة ، مع التركيز على المزارعين غير القادرين فى محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقًا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة قيمتها مائتان وتسعون مليون ين يابانى (٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ «المنحة») .

٢ - (١) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة وفائدتها المتراكمة على الوجه المناسب فقط للأغراض التالية :

(أ) شراء منتج أو أكثر من المنتجات المنصوص عليها فى قائمة يتم الاتفاق المتبادل عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين ؛

(ب) توريد الخدمات اللازمة لنقل المنتجات المشتراة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، لموانئ فى جمهورية مصر العربية ؛ و

(جـ) تعيين وكيل مستقل ومختص لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) المشار إليهما أعلاه على التوالى بصورة فعالة وسلسة وعلى الوجه الصحيح ، وكذلك المساعدات الأخرى اللازمة لحكومة جمهورية مصر العربية ؛

٢ - المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (أ) المشار إليها أعلاه سوف تكون المنتجة فى دول المنشأ المؤهلة والتى يتفق عليها بين السلطات فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى بالين اليابانى لدى أحد البنوك فى اليابان باسم حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «الحساب») بعد دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ وتخطر حكومة اليابان كتابة بإتمام إجراءات فتح الحساب خلال شهر بعد تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ .

(٢) أغراض الحساب هى كالآتى :

(أ) تلقى مدفوعات بالين اليابانى بواسطة الحكومة اليابانية والمشار إليها فى الفقرة ٤ ؛

(ب) أداء المدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات وتعيين الوكيل المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ؛ و

(جـ) إعادة القيمة المتبقية فى الحساب لحكومة اليابان إذا لزم الأمر وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥

٤ - تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى بالقيمة المشار إليها فى الفقرة ١ فى الحساب خلال الفترة من تاريخ تلقى الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ ، ويمكن مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) استخدام المنحة وفائدتها المتراكمة خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد تاريخ تنفيذ المنحة ، وإعادة القيمة المتبقية فى الحساب بعد تلك الفترة لحكومة اليابان ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين ؛

(٢) إعفاء المنتجات والخدمات المشتراة فى نطاق المنحة وفائدتها المتراكمة والمشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ ، من كافة الضرائب الجمركية ، الضرائب الداخلية والرسوم المالية الأخرى التى تفرض فى جمهورية مصر العربية ؛

(٣) ضمان ألا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة وفوائدها المتراكمة من جمهورية مصر العربية ، وأن تساهم بفاعلية فى زيادة الإنتاج الغذائى بجمهورية مصر العربية ، مع التركيز على المزارعين غير القادرين وأخيراً أن تؤدى إلى إرساء الاستقرار والتنمية للاقتصاد المصرى ؛

(٤) تقديم تقرير كتابى من خلال الوكيل المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) (ج) من الفقرة ٢ لحكومة اليابان معدا وفقًا لنموذج مقبول من حكومة اليابان حول المعاملات التى تتم على الحساب مرفقًا به نسخ من العقود ، والفواتير ، والمستندات الأخرى الخاصة بالمعاملات ذات الصلة بدون تأخير عندما يتم سحب المنحة بالكامل وفوائدها المتراكمة وفقًا لأحكام الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ ، أو عند انتهاء فترة استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وفقًا لأحكام الفقرة (١) أعلاه ، أو فى حالة طلب حكومة اليابان لذلك ؛ و

(٥) تحمل كل النفقات اللازمة لتنفيذ المشروع غير التى يتم تغطيتها من خلال المنحة وفوائدها المتراكمة .

٦ - (١) يجب أن تضمن حكومة جمهورية مصر إيداع مبلغ بالعملة المصرية يعادل إجمالى المسحوبات بالين اليابانى والتى تم دفعها من أجل شراء المنتجات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) (أ) من الفقرة رقم ٢ ، وذلك فى حساب بالعملة المصرية يتم فتحه باسمها فى البنك المركزى المصرى أو بنك يتفق عليه بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين . ويتم الإيداع خلال أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز النفاذ ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

(٢) تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المبلغ المودع وفقًا لما تم النص عليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى تتضمن ضمن غيرها بغرض زيادة الإنتاج الغذائى بين المزارعين غير القادرين فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المختصة فى الحكومتين فيما بينها بشأن تفاصيل استخدام المبلغ المودع المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) بعاليه ، وذلك قبل الاستخدام ، إلا إذا تم الاتفاق فيما بينهم على خلاف ذلك .

٧ - تتفق السلطات المختصة فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٨ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية» .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٨٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦ بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والخاصة بتقديم الحكومة اليابانية منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة مع التركيز على المزارعين غير القادرين فى محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٦ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والخاصة بتقديم الحكومة اليابانية منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة الزراعة مع التركيز على المزارعين غير القادرين فى محافظتى الإسماعيلية وبورسعيد .

ويعمل بهذه المذكرات اعتباراً من ٢٠٠٨/٣/١٦

صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٣

وزير الخارجية

أحمد ابو الغيط